الرؤية السياسية المستقبلية لحوض الفرات

١- المقدمة :

تقع منطقة الشرق الأوسط منطقة الحزام الصحراوي المدارية التي لا تطولها أمطار كثيرة ، ولا تجري فيها انهار ، ذات تصريف يذكر ، وقليل من الأنهار الكبرى التي تشقها ، والتي تنبع من خارج تلك الدول ، ومن المناطق التي تبعد عن سيطرتها ، ولذا فقد كان الصراع على مصادر المياه العذبة فيها من أهم العناصر التي كيّفت حياتها وشكلت تاريخها ، وقد تصاعد هذا الصراع في العصر الحديث مع تزايد أعداد السكان وتزايد الطلب على المياه ، وسيبيّن هذا البحث أنّ المستقبل سوف يحمل من المخاطر ما يمكن أنْ يكون تحديداً للبقاء ذاته ، ولكل الأقطار العربية وباستثناءات قليلة مشاكل كبرى والتي لها صلة في تأمين المياه العذبة الكافية لحاجات سكانها ، ولا تختلف هذه المشاكل المائية في تلك الدول عن المشاكل في الأقطار العربية الأخرى إلاّ في درجة إلحاحها ، ولهذا فأنّ عند الحديث عنها أنْ يتخذ مثالاً لما يمكن أنْ يحدث للكثير من الأقطار العربية المجاورة .

وتشكل الطبيعة الجغرافية والجيولوجية في المشرق العربي ولدول الجوار الجغرافية خزيناً مهماً للمياه السطحية والجوفية ، ولكن الإهمال وسوء التصرف وغياب التنسيق في البرامج والمشاريع المائية في دول المنطقة وقيام تركيا بإنشاء مشاريعها على الأنهر العربية في ظل غياب دولي لتقسيم المياه بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى ، والتعاون التركي الصهيوني ، جعل المنطقة مرشحة للدخول في أزمات وحروب بسبب الاختلاف وعدم الاتفاق على التصرف المشترك بالمياه ، ولذلك فإنّ المياه تعدّ من أهم المخاطر التي تهدد المستقبل الجيوبولتيكي للوطن العربي ؛ وذلك لأنّ معظم الأقطار العربية تعاني من مأزق التبعية المائية ، لذلك فإنّ خطط التنمية المستقبلية ستقع تحت تهديد الدول المجاورة (دول المنبع) المتمثلة بتركيا ، ومن الممكن أنْ تتحول هذه التهديدات وبسهولة

كبيرة إلى ضغوط سياسية إقليمية وربما دولية خصوصاً مع وجود تباين في الأنظمة السياسية العربية والعديد من المشاكل الحدودية والعرقية والطائفية لدول المنطقة ، مما سيجعل المياه والأشكال المتعلقة بالأمن المائي سيفاً يتربع على رقاب الأجيال العربية القادمة في القرن المقبل [١] .

خريطة رقم (١)
حوض نهر الفرات وروافده[٢]

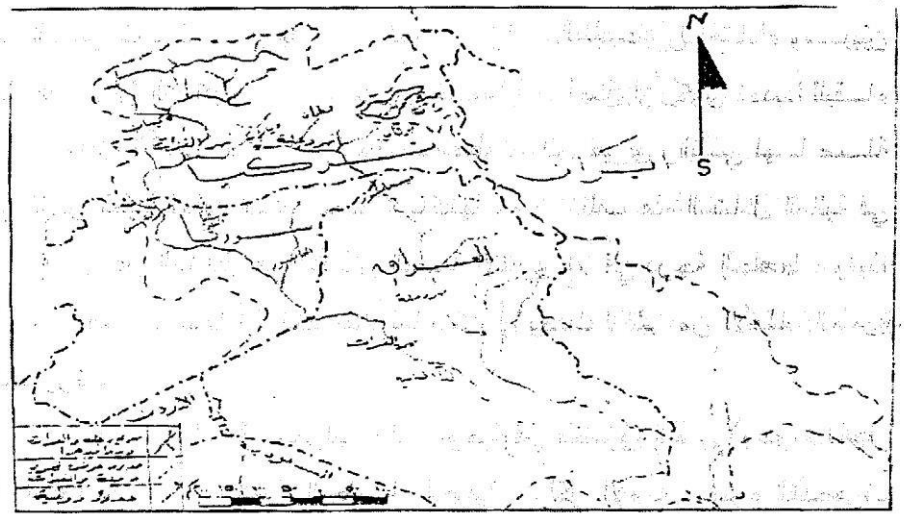

(١) عراك تركي الفهداوي ، نهرا دجلة والفرات وأثرهما في جيوبولتيك العلاقات العربية التركية ، مجلة الأستاذ ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٥٩٢ .

(٢) نصيف جاسم علي المطلبي ، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميته للعراق ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٨٦ ، ص ١٠٠ .

الرؤية السياسية المستقبلية لحوض الفرات

١ـ المقدمة :

تقع منطقة الشرق الأوسط منطقة الحزام الصحراوي المدارية التي لا تطولها أمطار كثيرة ، ولا تجري فيها انهار ، ذات تصريف يذكر ، وقليل من الأنهار الكبرى التي تشقها ، والتي تنبع من خارج تلك الدول ، ومن المناطق التي تبعد عن سيطرتها ، ولذا فقد كان الصراع على مصادر المياه العذبة فيها من أهم العناصر التي كيّفت حياتها وشكلت تاريخها ، وقد تصاعد هذا الصراع في العصر الحديث مع تزايد أعداد السكان وتزايد الطلب على المياه ، وسيبيّن هذا البحث أنّ المستقبل سوف يحمل من المخاطر ما يمكن أنْ يكون تحديداً للبقاء ذاته ، ولكل الأقطار العربية وباستثناءات قليلة مشاكل كبرى والتي لها صلة في تأمين المياه العذبة الكافية لحاجات سكانها ، ولا تختلف هذه المشاكل المائية في تلك الدول عن المشاكل في الأقطار العربية الأخرى إلاّ في درجة إلحاحها ، ولهذا فأنّ عند الحديث عنها أنْ يتخذ مثالاً لما يمكن أنْ يحدث للكثير من الأقطار العربية المجاورة .

وتشكل الطبيعة الجغرافية والجيولوجية في المشرق العربي ولدول الجوار الجغرافية خزيناً مهماً للمياه السطحية والجوفية ، ولكن الإهمال وسوء التصرف وغياب التنسيق في البرامج والمشاريع المائية في دول المنطقة وقيام تركيا بإنشاء مشاريعها على الأنهر العربية في ظل غياب دولي لتقسيم المياه بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى ، والتعاون التركي الصهيوني ، جعل المنطقة مرشحة للدخول في أزمات وحروب بسبب الاختلاف وعدم الاتفاق على التصرف المشترك بالمياه ، ولذلك فإنّ المياه تعدّ من أهم المخاطر التي تهدد المستقبل الجيوبولتيكي للوطن العربي ؛ وذلك لأنّ معظم الأقطار العربية تعاني من مأزق التبعية المائية ، لذلك فإنّ خطط التنمية المستقبلية ستقع تحت تهديد الدول المجاورة (دول المنبع) المتمثلة بتركيا ، ومن الممكن أنْ تتحول هذه التهديدات وبسهولة

وبالنسبة لنهر الفرات الذي تقع منابعه في أراضي الهضبة الداخلية والمرتفعات الأرمنية شرق تركيا والتي تتكون من رافدين رئيسيين هما (فرات صو) و (مراد صو) ، حيث يلتقيان إلى الشمال من بلدة كيبان التركية ينظر خارطة رقم (١) ، حيث يستمر النهر في الجريان حتى دخوله الأراضي العربية ، ويدخل مدينة طرابلس عند الحدود السورية – التركية ، ويتجه نحو الجنوب الشرقي حتى يصب فيه وهو رافد البليخ ، الذي يقع بالقرب من مدينة الرقة، ويستمر باتجاهه ماراً بمدينة دير الزور ، ثم يصب فيه رافد آخر وهو الخابور الذي يصب في ضفته اليسرى ، ثم يستمر النهر في الأراضي السورية حتى دخوله الأراضي العراقية عند مدينة القائم على الحدود السياسية بين العراق وسوريا بعد مروره بمدينة البوكمال السورية لمسافة قصيرة ، بعد ذلك يأخذ النهر بالاتساع بعد دخوله في مدينة هيت والرمادي ويستمر بانسيابه داخل الأراضي العراقية لتغذية الأراضي الزراعية على ضفتيه إلى أنْ يلتقي بنهر دجلة عند كرمة علي ، ليكونا شط العرب [١] .

ولهذا النهر خصوصية ، حيث يعد من أطول أنهار دول غرب آسيا ، حيث يبلغ طوله الكلي (٢٣٥٧,٧) كم ، إذا يقطع مسافة (٥٤٧,٢) كم داخل الأراضي التركية ، ومسافة (٧٠٨,١) كم داخل الأراضي السورية ، في حين يقطع مسافة (١١٠٢,٤) كم داخل الأراضي العراقية [٢] .

وفيما يلي جدول يبين مساحة أحواض التغذية لنهر الفرات .

(١) محمد شاكر حمزة،الجغرافية العسكرية ، مديرية المطابع العسكرية ، بغداد ، بلا تاريخ ، ص٢٢١ .

(٢) محمد عبد المجيد عبد الباقي،المصدر السابق، ص٢١٤ .

جدول رقم (١)

مساحة أحواض التغذية لنهر الفرات[١]

الدول	المساحة العامة (كم٢)	المساحة المهمة للتغذية (كم٢)
تركيا	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠
سوريا	٧٦٠٠٠	٧٦٠٠٠
العراق	١٧٧٠٠٠	---
السعودية	٦٦٠٠٠	---
المجموع	٤٤٤٠٠٠	٢٠١٠٠٠

وفيما يلي شكل رقم (٢)الذي يبين نسبة مساحة حـــوض نهـــر الفـــرات والمساهمة في إيراده السنوي في دول الحوض[٢] .

(١)محمد عبد المجيد عبد الباقي ، الأهمية الجيوستراتيجية للعراق وأثرهـــا فـــي بنـــاء قـــوة الدولة،رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٨٣، ص٢١٤.

(2) إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا العاصرة ، مركز للدراســـات التركيـــة ، جامعـــة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ١٦ .

شكل رقم (٢)

نسبة مساحة حوض الفرات والمساهمة في إيراده السنوي في دول الحوض

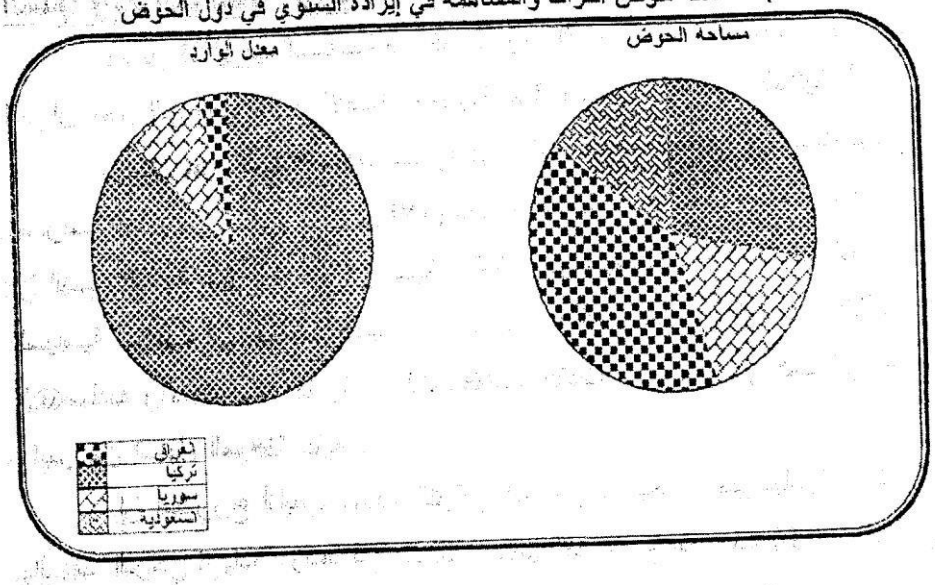

٢ـالمبحث الأول :
السدود والخزانات المقاومة في دول الحوض :

تظهر التأثيرات السياسية في العلاقة بين الأقطار العربية وبين دول الجوار الجغرافي التي تنازع الأقطار العربية سيطرتها على مواردها المائية [١] .

ويحتل نهر الفرات موقعاً متميزاً في الأمن المائي العربي ، حيث يبلغ تصريف هذا النهر المائي السنوي (٢٧) مليار متر كمعدل وسطي ، نجد أنّ النسبة المائية لنهر الفرات هي نسبة عالية ، حيث يمكننا أنْ ندرك الأبعاد السياسية المؤثرة في مياه هذا النهر ، من قبل دولة المنبع فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة ، لذلك تحفظت الأقطار العربية على المشروع ، وليس من السهل الموافقة عليه .

إنّ لمشروع أنابيب السلام التركي أبعاداً إستراتيجية وجيوسياسية تتمثل بالهدف التركي لزيادة نفوذها في المنطقة ويلتقي هذا مع الهدف (الإسرائيلي) للحصول على ما تحتاج إليه ، كما إنه لا يتعارض مع الهدف الأمريكي في المنطقة وهو تحقيق مصالحها عبر هذا الجسر المتنافر من الأقوام والقوميات والدول .

لقد ربطت تركيا مشروع أنابيبها بأهداف سياسية ؛ لأنّ إقامة شبكة موحدة للمياه تربط العرب و(الإسرائيليين) بهذا المشروع تجعل (إسرائيل) جزءاً من دورة الحياة في الشرق لا بل حتى في الشرق الأوسط وتكرّس الارتهان العربي للمياه التركية، الأمر الذي يضع المنطقة بين تركيا العظمى و(إسرائيل) الكبرى[٢].

---

(١) عبد الجبار عبد مصطفى التقي ، الوظيفة الإقليمية للعلاقات التركية الصهيونية ، (بحث منشور) ، كلية القانون/جامعة الموصل ، آفاق عربية/العدد ١١-١٢/تشرين الثاني، ١٩٩٩ ،ص٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٧ .

مشروع الشرق أوسطية :

هذا المشروع في حقيقته مشروع أمريكي " إسرائيلي " موازٍ للنظام الإقليمي العربي القائم ، ونقيض له ، ويهدف هذا المشروع إلى تغيير البنية الحضارية والثقافية والهوية للمشرق العربي ، بضمّ دولٍ مغايرة له من الجوار الجغرافي مثل تركيا وإيران و " إسرائيل " ، وقد أكدت الأخيرة في قمة الدار البيضاء على أنّ " إسرائيل " ستكون عموداً مركزياً فيه [١] .

" فإسرائيل " تسعى خلال السنوات المقبلة إلى ترسيخ مفهوم انتمائها إلى الواقع الشرق أوسطي ، ويقول الجنرال العرف هارايفين حول اندماج " إسرائيل " في المنطقة : إذا لم تستطع " إسرائيل " الاندماج في عالم الغد فإنّ من المشكوك فيه أنْ يكتب لها البقاء مدة طويلة [٢] .

وتلعب المياه دوراً مهماً في هذا المجال على وفق وجهة النظر " الإسرائيلي " القائلة بان المياه أكثر من أي قضية أخرى تعدّ دليلاً على مدى الحاجة إلى إقامة نظام إقليمي ، ومن خلال هذا النظام فقط يمكننا التخطيط لمشاريع تنمية المياه وتنفيذها وتوزيع المياه على أساس اقتصادي بأسلوب عادل ومؤتمن[٣].

إنّ العمل الجدي لتصنيف مشروع بيريس بدأ منذ مؤتمر مدريد وضمن إطار المفاوضات المتعددة الأطراف ، وتهدف هذه المفاوضات إلى تحقيق تعاون بين " إسرائيل " وبعض الأطراف العربية في خمس مجالات انبثقت منها خمس لجان : التنمية ، المياه ، الحد من التسلح ، البيئة ، اللاجئون .

ويتألف مشروع بيريس " الشرق الأوسط الجديد " من شقّين ، الأول أمني والثاني اقتصادي ، ويدخل حقل استثمار المياه في الشق الاقتصادي ، حيث يدعو بيريس إلى (تحقيق شراكة عادلة في توزيعها وإلى ما يسمى بأنابيب السلام)

---

(١) يحيى هويدي ، بين حياد الفكر وانحياز الفلسفة ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٢٥ .
(٢) سالم يقوت ، النظام الفلسفي الجديد ، عمان ١٩٩٥ ، ص١٧ .
(٣) المصدر نفسه ، ص٢٧ .

المحتمل استخدامها وسيلة تزوّد عبرها تركيا فائض مياهها إلى دول الخليج العربي من جهة وإلى كل من سوريا ولبنان وإسرائيل والأردن من جهة أخرى [1].

ويبدو لنا أنّ (الشرق أوسطية) بقدر ما تخدم أهداف الكيان الصهيوني في توفير احتياجاته من المياه تحقق في الوقت نفسه المكانة الجديدة لتركيا ودورها في (الشرق أوسطية) في مختلف المجالات وبخاصة في مجال الميـاه ، وقـد عبّـر (شمعون بيريس) عن آلية تحقيق ذلك بتأكيده أنّ الإعلان عن قيام هيئـة إقليميـة تشارك فيها كافة الأطراف المعنية يعني الكثير فيما يتعلق بقضية توزيـع الميـاه بصورة عادلة ، وفي قمة الدار البيضاء يظهر العرب هم الخاسرون لأنّهم رضـوا بالدور الذي رسمته (إسرائيل) لهـم ضـمن مقولتهـا أنّ (إسـرائيل) تقـدم الإبداع للمشروع والخليجيين العرب يقدمون الأموال والعرب الآخرون يقدمون قوة العمل [2] .

وللتعرف على التصور التركي للمشروع الشرق – أوسطي ، لابـد مـن التعرف بشكل مركز إلى مشاريع من أهم المشاريع المائية التركيـة التـي تقـف وراءها " إسرائيل " وهي :

١- مشروع جنوب شرق الأناضول الـ (GAP) .
٢- مشروع أنابيب السلام .
٣- مشروع نفق شائلي أورفه .

(١) المصدر نفسه ، ص٢٨ .
(2) عبد الجبار عبد مصطفى التقي ، الوظيفة الإقليمية للعلاقات التركية الصهيونية ، ص٣٠

ومن أهم السدود المقامة على نهر الفرات هي :

١- سد أتاتورك : يعدّ أكبر السدود ، وقد بدأ العمل به عام ١٩٨٩ ودشّن في ٢٦/تموز/١٩٩٢ ، بعدما بدأ ملؤه في شباط عام ١٩٩٠ ويقع السد على بعد ٢٤ كم من مدينة يوزوفا ، ٦٢ كم من مدينة شانلي أورفه . ويعدّ السد الثاني في العالم من حيث ارتفاعه (١٩٠) متر ، ويأتي في المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم قاعدته التي تبلغ ٨٤,٥ مليون متر مكعب بهدف مشروع أتاتورك لإرواء مساحة ٨٤٣ ألف هكتار من الأراضي الزراعية وإنتاج ٨,٩ مليار كيلو واط /ساعة – سنوياً من الطاقة الكهربائية ، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للخزن ٤٧-٤٨ مليار م٣ من المياه . أما مساحة بحيرته الاصطناعية فتبلغ ٨١٧ كم٢ [١] .

٢- سد قرقاريا : يقع جنوب سد كيبان بنحو (٦٦) كم ، وقد اكتمل السد عام ١٩٨٦ ، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للخزان (٩,٥٨) مليار م٣ من المياه ، ويهدف المشروع إلى توليد (٧,٥) مليار كيلو واط / ساعة سنوياً من الطاقة الكهربائية ، كما أنّ الأراضي الزراعية الواقعة جنوب السد ، والبالغة مساحتها (١٠١) مليون هكتار سوف تستفيد من المياه المتدفقة منه خلال السنة [٢] .

٣- سدة كيبان : وهو أول السدود المقامة على نهر الفرات ، تم تنفيذه عام ١٩٧٤ عند مؤخرة التقاء نهر الفرات – فرات صو ومراد صو – تبلغ الطاقة الاستيعابية لخزان كيبان ٣٠,٧ مليار متر مكعب ، وهدفه الأساسي توليد الطاقة الكهربائية ، سعة محطته الكهرومائية (١٣٦٠) ميغا واط ، ويبلغ معدل إنتاج الطاقة السنوية له (٥٧٥٨) مليون كيلو واط/ ساعة في

---

(١) صبري فارس الهيتي ، مشكلة المياه في الوطن العربي ، دراسة جيوبوليتيكية ، مجلة بيت الحكمة ، دراسات اجتماعية ، ع٦ ، ٢٠٠٠ ، ص٢٥ .

(2) Tubitak , Guneydoqu Andolu Project , Terminal Kalkinm & Simpozy amu 98-129 Ankara University Zerat Fakultes, Solons, Ankara , 1986, p.20 .

السنة [1] .

٤- سدة بيره جك : يقع على بعد ٩٠ كم من مؤخر سد أتاتورك تبلغ سعته الخزنية (٩٧٢) مليون م٣ يقوم السد بتزويد الجزء الرئيسي من مشروع غازي عينتاب الإروائي بالمياه تبلغ طاقة محطته الكهربائية (٦٧٢) ميغا واط [2] .

ومن أهم السدود التي أقيمت في الأراضي السورية :

١- سد الطبيعة .

٢- سد تشرين .

٣- سد البعث .

٤- سد الخابور .

٥- سد حليبة .

وتهدف إلى تطوير استخدام المياه وتقليل حجم الفاقد منها ، كما قامت سوريا باستصلاح الأراضي القابلة للزراعة من خلال عمليات استصلاح شاملة تضمنت إنشاء شبكات ري حديثة وقنوات ري حديثة معلقة تعمل على زيادة كفاءة الري وتقليل الفاقد المائي [3] . كما هو مبين في الخريطة رقم (٣) .

---

(1) Kepan Project and Lower Euphrates vally Development, ELE Bank , Haward University, USA, 1960, p.13 .

(2) تصنيف جاسم المطلبي ، السياسة المائية الحالية والمستقبلية لدول أعلي الفرات ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص١١٦ .

(3) زهير أبو داود، مشكلة الفرات، مجلة الباحث العربي ، مركز الدراسات العربية، لندن ، عدد ٢٣ ، ١٩٩٠ ، ص١٧ .

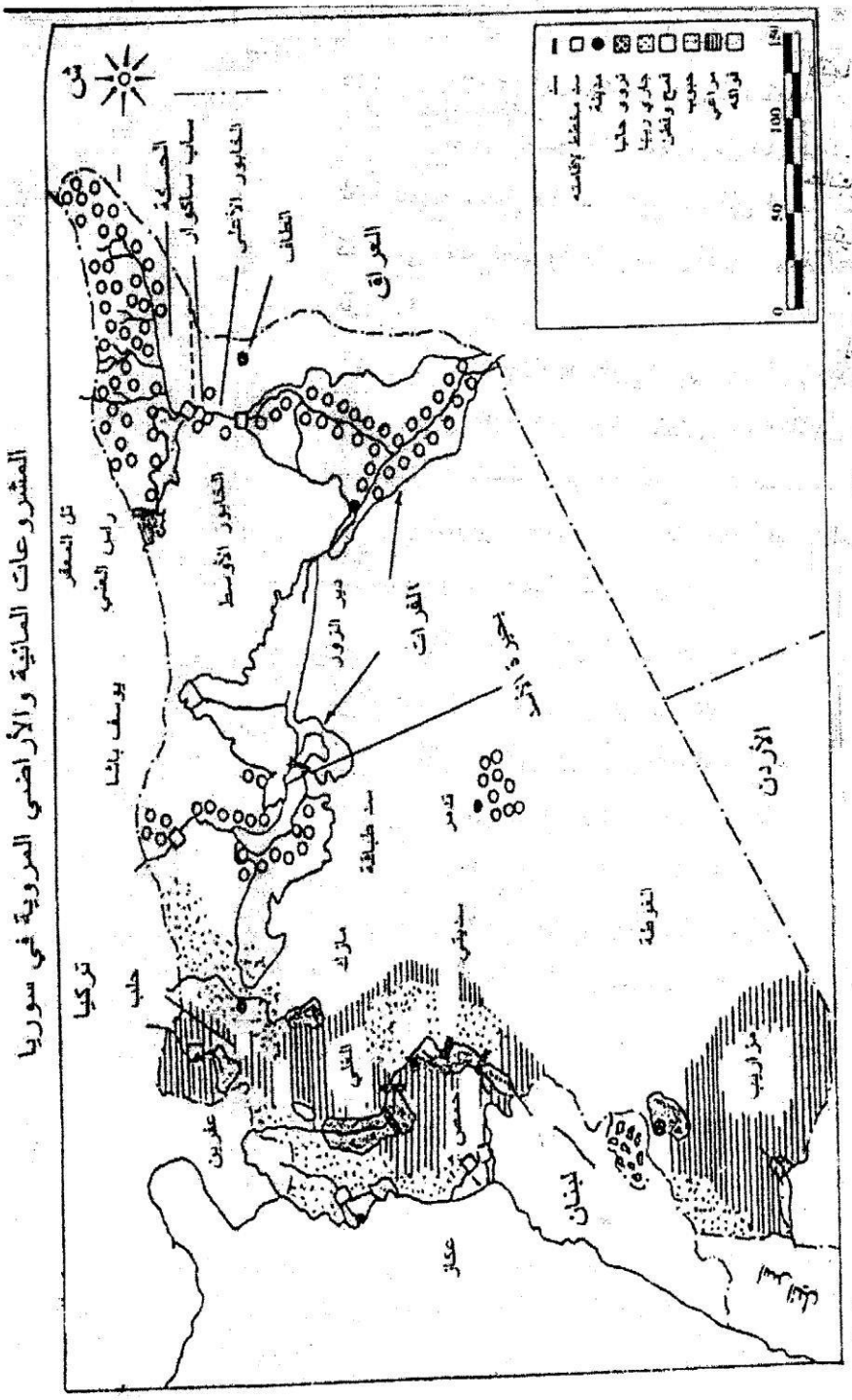

المصدر: نصيف جاسم علي الحلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميته للعراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٨٦، ص ١٠٠.

وقد قدّر البنك الدولي المساحة المزروعة في سوريا على نهر الفرات عام ١٩٦٥ بـ(٢١٣) ألف هكتار ، قدرت استعمالاتها المائية بـ(٣) مليار م٢ سنوياً .

وحسب المعلومات المقدمة من قبل الوفد السوري في مفاوضات اللجنة الفنية للمياه المشتركة عام ١٩٨٣ ، فإنّ المساحات المروية في حوض الفرات كانت في ذلك العام (٢٥٨) ألف هكتار ، يبلغ احتياجها المائي بحدود (٣,٨٧) مليار م٢ .

أما بالنسبة لنهر الفرات في العراق ، فمن المعروف أنّ نهر الفرات هو شريان حيوي تقوم على توفر مياهه حياة الملايين الذين يقطنون حوض النهر في العراق ، فقد نشأت على ضفافه أقدم الحضارات المعروفة في التاريخ ، واستطاع العراقيون تطوير أنظمة الري والزراعة ، فبنوا السدود وشقوا القنوات للسيطرة على مياهه واستغلالها أمثل استغلال .

حيث يعيش اليوم أكثر من ثلث سكان العراق في حوض النهر ، يعتمدون في حياتهم ومعيشتهم على مياهه بصورة رئيسية ، حيث تزرع مساحة تقدر بنحو ١,٣٧٠ مليون هكتار ، كما أنشأت العديد من الصناعات المهمة ضمن حوض النهر، تعتمد هي الأخرى على مياهه .

ولغرض استخدام تلك المياه الاستخدام الأمثل ، فقد أقيمت مشاريع جديدة ، أما المشاريع القائمة منذ زمن بعيد ، فقد أجريت عليها الإصلاحات اللازمة ، كما جرى تحسين الشبكات الاروائية المرتبطة بها [1] . ينظر خارطة رقم (٤).

(1) د. صبري فارس الهيتي ، مصدر السابق ، ص٣٣ ..

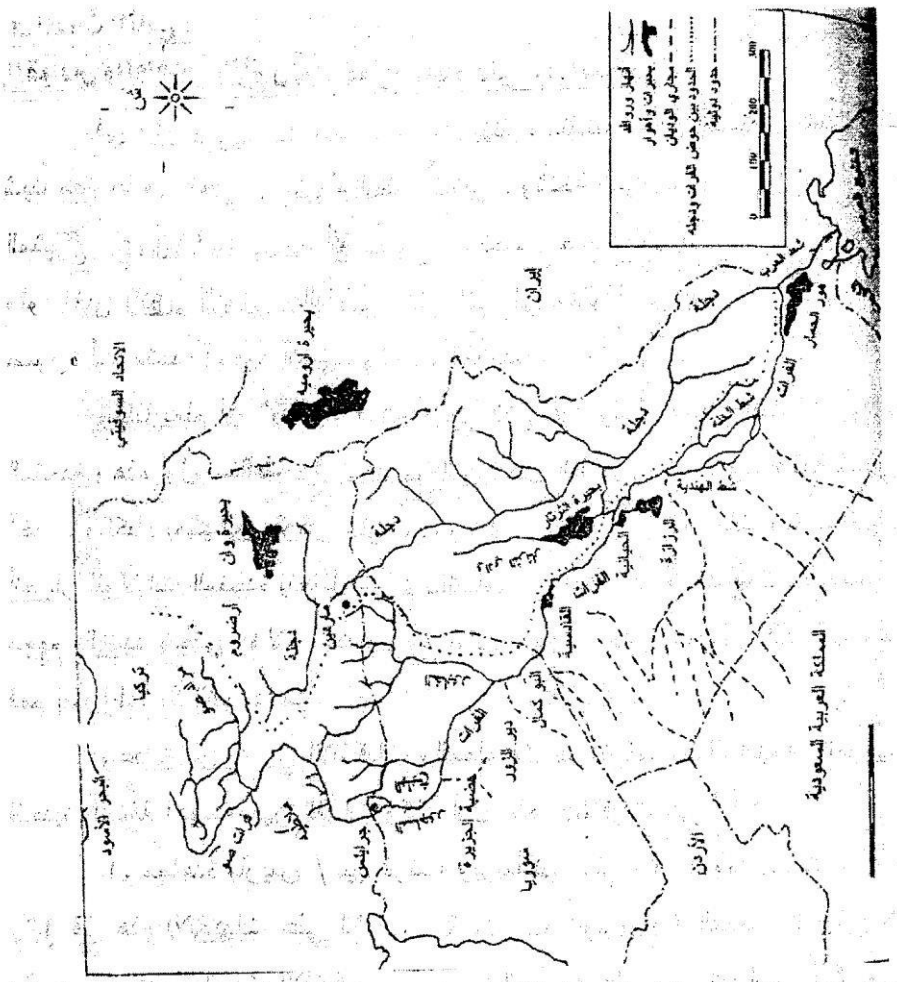
ش
الاتحاد السوفيتي
بحيرة أرومية
إيران
بحيرة وان
تركيا
البحر الأسود
الأردن
المملكة العربية السعودية
الفرات
دجلة

٣ـ المبحث الثاني :
القوانين والمعاهدات التي تنظم توزيع المياه على دول الحوض:

في وقت قريب كنا ننظر للمستقبل بنظرة متفائلة وكان المستقبل بالنسبة لنا شيئاً مفتوحاً ولا نهائي ، واليوم النظرة تتغير . وشحة المياه تعتبر مـــن أول هـــذه المشاكل، أي أننا لسنا بصدد أفق مفتوح بل تحسن بصدد أفق يبدو مغلقاً أو متعلقاً . ولوا أخذنا النظام الدولي حالياً فهو نظام قائم على مغالطة من يقوده ، الأمـــم فـــي صورة أمم متحدة أم أمه اسمها الولايات المتحدة .

وكلنا يعلم أن الولايات المتحدة هي التي تقود ولكن نسبت القيادة الى الأمم المتحدة وهذه أول مغالطة واستخدام ميكالين للكيل الظاهر ، شيء والحقيقية شـــيء آخر . والكيل بمكيالين يترتب عليه مباشرة أن يوجد أنصار الولايات وخصوم وان أنصار للولايات المتحدة يتعامل معهم بالتسامح ، وأعداء الولايات المتحدة يتعامـــل معهم بالتشدد وحتى هؤلاء يشددون مع أولئك وهؤلاء أناس جيدون دائماً إما أولئك فهم إمبراطورية الشر دائماً .

وعقدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين تركيا ودول الجوار العربـــي لتحديد الصفة الدولية لنهر الفرات وكان أول هذه الاتفاقيات هي [١] :

١. معاهدة باريس / بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٠ وقد نصت المـــادة (٣) في هذه الاتفاقيات على إنشاء لجنة مشتركة تقوم بمهمة الفحص المبدئي لأي مشروع ترغب سلطات الانتداب في سوريا القيام به علّى نهر الفرات والذي مـــن شأنه أن يؤدي إلى تقليل واردات المياه في النهر عند دخوله الأراضي العراقية .

(1) محمود فهمي درويش ، مصطفى جواد ، احمد سوسه ، دليل الجمهورية العراقية ، لسنة ١٩٦٠ ، بغداد ١٩٦٠ ، ص ٨٠ .

٢.معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وقد جاء في مادتها (١٠٩) ما أسمته (بالمصالح والحقوق المكتسبة) التي يجب المحافظة عليها من خلال اتفاق يعقد بين الدول المعنية وذلك عندما يعتمد (النظام المائي) (فتح قنوات ، الفيضانات ، الري ، الصرف ..الخ) على الأعمال المنفذة في إقليم دول أخرى أو عندما يكون استعمال ماء إقليم دولة ومصادر المياه المستعملة في إقليم دولة أخرى وقد إشارت المادة المذكورة أيضاً إلى أنه في حالة تعذر الاتفاق فيما بين الدول المعنية بشأن هذا الموضوع فأنّه يحال إلى التحكيم[١].

٣. وفي عام ١٩٤٦ تم عقد اتفاقية صداقة وحسن جوار بين العراق وتركيا والحق بها بروتوكولان رقم (٥،١) يتعلقان بمياه بنهر الفرات وهو يعالج قضايا تتعلق بالتعاون بين الدولتين حول مراقبة المنسوب النهري وتأسيس مركز لرصد الفيضانات وتشكيل لجنة اقتصادية تتولى تنظيم مجرى نهر الفرات [٢] .

٤. وفي عام ١٩٨٠ وقع كلّ من العراق وتركيا محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني ، وقد ورد في الفصل الخامس منه الخاص بالمياه الإقليمية ما يأتي [٣] :

أ. اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة في المنطقة .

ب. اتفق الطرفان على تشكيل لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية خلال مدة سنتين ، قابلة للتمديد سنة ثالثة ، وستدعى الحكومات الثلاث لعقد اجتماع على مستوى وزاري ، لتقييم نتائج أعمال اللجنة المشتركة للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي تحتاجها كلّ دولة من الأنهار المشتركة .

---

(١) محمد شاكر حمزة ، المصدر السابق، ص٢٠٠ .

(٢) عبد الستار سلمان حسين ، المياه الدولية في القانون الدولي ، في مجلة الموقف الثقافي العدد (٢٠) السنة الرابعة ، بغداد ١٩٩٩ ، ص ٣٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

ت. في عام ١٩٩٠ وقع كلّ من سوريا والعراق اتفاقاً يحدد العراق بـ (٥٨%) من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية – السورية وحصة سوريا (٤٢%) منها ولحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي ونهائي حول قسمة مياه الفرات مع تركيا .

٥. سبق لتركيا وسوريا أن وقعتا في عام ١٩٨٧ اتفاقاً يقضي بأنّ تكون كمية المياه الواردة على الحدود التركية – السورية بـ (٥٠٠م٣/ ثا) ، وهو الاتفاق الذي يعترض عليه العراق ، لكونه لا يلبي الحد الادنى من حقوقه المشروعة في مياه نهر الفرات ، كما أنه اتفاق مؤقت بفترة ملء سد أتاتورك ، وينبغي أن ينتهي العمل بهذا الإتفاق ، ويوضع إتفاق بديل يحقق المصالح المشروعة للدول الثلاث [١] .

(١) عراك تركي الفهداوي، المصدرالسابق ، ص ٦٠٠ .

٤ـ المبحث الثالث :

العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول الحوض :

على الرغم من أن الموقف التركي الرسمي يقوم على نفي إمكانية توظيف مياه الفرات كورقة ضغط سياسي ضد سوريا والعراق ، إلاّ أنّ الموقف التركي من الناحية الفعلية يؤكد استعدادها لاستخدام المياه كسلاح للضغط على القطرين العربيين سوريا والعراق وعلى وجه الخصوص سوريا [١] .

أولاً : من الناحية الاقتصادية :

تهدف تركيا من وراء سياستها في منطقة (الغاب) تنمية هذه المنطقة من تركيا واستغلال موارد المياه المتوافرة على حساب الدول ، المشاركة مع هذه الموارد وفق الآتي :

أ- تسعى تركيا لتكوين سلة غذاء (الشرق الأوسط) وبخاصة الوطن العربي الذي قدرت قيمته وأرادته من المواد الغذائية بحدود (٥٠مليار دولار) في عام ٢٠٠٠ ولذلك تحاول تركيا أن تتحكم بمعظم المياه العربية وبخاصة الفرات ، وتسعى إلى رفع نصيب منتجاتها الغذائية من إجمالي صادراتها الزراعية من للبدان العربية [٢].

ب- سيؤمن إنشاء نحو (١٧) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ، إنتاج نحو ٢٧ مليار كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهربائية (ما يعادل ٥٠% من إجمالي الطاقة الكلية التي تنتجها تركيا) .

---

(1) محمد عبد الله الدوري(المركز القانوني لنهر دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي) بحث مقدم إلى ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٧ .

(2) محمود علي الدوري ، مخاطر المشاريع المائية التركية المقبلة على مياه نهر الفرات وعلاقات الجوار ، مجلة آفاق عربية – العدد ٩-١٠ أيلول – تشرين الأول ١٩٩٩ ، ص ٤٥ .

إذ يتوقع أنّ يكون هناك فائضاً من الطاقة الكهربائية تحاول بيعها للعرب، وكما أكد وزير الأشغال التركي بقوله (نحن لدينا فائض من الطاقة الكهربائية ويمكن أن تزود سوريا بالطاقة الكهربائية كتعويض عن النقص في مياه الفرات[1].

ت-محاولة تركيا الاستحواذ على أكبر كمية من مياه الفرات ، ما هو إلا تطبيق لما تخطط له باعتبار مياه النهر مورد طبيعي تركي ويجب أن تستثمرها لصالحها ، وتعرض مقابضتها بالنفط العربي وهذا ما أكده تور كوت أو زال بقوله (إن ما يهم تركيا هو الطاقة وما يهم العراق الحصول على ما يكفي من مياه وبما أن العراق بلد نفطي فبالإمكان إعطاءه كمية كبيرة من الماء خلال ملئ السد ، مقابل بيع النفط العراقي لتركيا) [2] .

د- فتح منافذ لتسويق الخبرة الفنية والتكنولوجية التركية خاصة في مجال المياه والري واستصلاح الأراضي مما يساعد الشركات التركية على الدخول إلى السوق الشرق أوسطية – إقليمية – لتنفيذ مشروعات مائية وزراعية [3] .

(1) عباس قاسم ، الإطماع في المياه العربية ، وإبعادها الجيوبولوتيكية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٤ ، تموز ١٩٩٣ ، ص ٢٥.

(2) المصدر نفسه ، الصحة ٢٩.

(3) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .

ثانياً : من الناحية السياسية :

لقد اكتسب مورد المياه أبعاداً سياسية على درجة عالية من الأهمية وبخاصة بعد تصاعد الاهتمام بالمياه في العالم بشكل عام ، والأقطار التي تعاني من شحة هذا المورد بشكل خاص ومنهما الأقطار العربية ، ولذلك تمّ تنظيم استغلال هذه الموارد بشكل يؤمن للدول المتشاطئة على الأنهر الدولية عن طريق الاتفاقيات والقوانين الدولية ولكن تركيا تجاهلت كل الأعراف والقوانين الدولية معتبرة مياه نهر الفرات مياه تركية نجد تركيا تسعى من خلال سياستها المائية تحقيق الأهداف الآتية [1] :

أ. الحصول على موقع فاعل ومؤثر فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد وهذا ما أقدمت عليه تركيا ضمن تحالفها الأطلسي عندما قامت بتحفيظ تصريف الفرات عام ١٩٩١ إلى مستويات متدنية وصلت إلى ١٧٠ متر م٣ / كجزء من توسيع نطاق الحظر الاقتصادي المفروض على العراق وقد بررت تركيا ذلك بأنه يعود إلى أسباب فنية .

ب. إن مشروع (الغاب) سيمكن تركيا من السيطرة الكاملة على مياه نهر الفرات وبالتالي استخدام المياه كورقة ضغط سياسي ضد سوريا والعراق وتهدد العرب بهذه الورقة التي باتت تقلق الجميع نظراً لما يمكن أن تتحكم به تركيا بتصاريف نهر الفرات لتحقيق أهداف سياسية [2] .

(1) محمد شاكر حمزة ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

(2) عبد الستار حسين ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

الخاتمة

إن قضية المياه في الوطن العربي هي قضية خطيرة وملحة خصوصاً بالنسبة لأقطار الوطن العربي التي تعاني أما من الجفاف مع شحة في المياه أو من تحكم في منابع المياه من قبل دول غير عربية مثل قضية نهر الفرات بالنسبة لتركيا .

إن مشكلة نهر الفرات ما تزال تراوح في محلها فإن تركيا ما تزال تصر على عد هذا النهر نهراً تركيا وليس دولياً وترفض أي أفكار عراقية أو سورية لتقسيم المياه على وفق قواعد القانون الدولي التي تتحكم في قواعد تقسيم مياه الأنهار المشتركة ، وفي هذه المشكلة فإنّ العراق هو المتضرر الأساسي لأنه واقع في أسفل النهر وخصوصاً بعد المشاريع الاروائية والكهربائية الضخمة التي أقامتها تركيا في السنوات العشرين الأخيرة ابتداءً بمشروع سد كيبان وانتهاء بمشروع (الغاب) الذي يضم عدداً كبيراً من السدود والخزانات ومشاريع الكهرباء.

إن تركيا تتحكم بشكل انفرادي ومخالف لقواعد القانون الدولي بمصادر مياه نهر الفرات غير عابئة بالحاجة الضرورية والأساسية من المياه في العراق وسوريا وفي ضوء استمرار تركيا في تنفيذ المشاريع الاروائية فإنّ منسوب المياه سينخفض بشكل متزايد وليس من المستبعد أن يصيب الجفاف حوض النهر في العراق خلال بضع سنوات وسيلحق ذلك الأضرار بالأراضي الزراعية وبالسكان، علماً أنّ مساحة الحوض في العراق تزيد على خمسي مساحة العراق فضلاً على ذلك فإنّ سوريا هي الأخرى ستصاب بأضرار كبيرة وسيجابه القطرين العراق و سوريا شحة في المياه علاوة على ما يعانيه وسيعانيه القطران العربيان من مشكلة تلوث المياه مع المشاريع الصناعية والكهربائية والزراعية التركية وهنالك حاجة ماسة للتنسيق في مواقف كلّ من العراق وسوريا لمجابهة الإصرار التركي على التصريف بالمياه بشكل انفرادي وكيفي ويقتضي أن يمارس البلدان جهوداً لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة ولدى الدول الأمريكية والأوربية التي تمول المشاريع الهيدرولوجية التركية أن تتفهم حاجات العراق وسوريا وان نضغط على تركيا من أجل التوصل إلى اتفاقية ثلاثية لتقسيم المياه بشكل عادل في ضوء الحاجات لكلّ منها .

المصادر

١- أمال سعد متولي ، المصادر المائية والصراع السياسي في المنطقة العربية ، مجلة الوحدة العربية ، ع١ ، ١ك ٢ ، ١٩٩١ .

٢- زهير أبو داود، مشكلة الفرات، مجلة الباحث العربي ، مركز الدراسات العربية ، لندن ، عدد ٢٣ ، ١٩

٣- سالم ياقوت ، النظام السلفي الجديد ، عمان ١٩٩٥ .

٤- صبري فارس الهيتي ، مشكلة المياه في الوطن العربي ، دراسة جويولستيكة ، مجلة بيت الحكمة دراسات اجتماعية ، ع ٦ ، ٢٠٠٠ .

٥- عباس قاسم ، الإطماع في المياه العربية ، وإبعادها الجيوبولتيكية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، ١٧٤ ، تموز ١٩٩٣.

٦- عبد الجبار عبد مصطفى القيسي، الوطنية الإقليمية للعلاقات التركية الصهيونية، (بحث منشور، كلية القانون، جامعة الموصل، آفاق عربية ، العدد ١١-١٢ ، تشرين الثاني ، ١٩٩٩.

٧- عبد الستار سلمان حسين ، المياه الدولية المشتركة في القانون الدولي ، في مجلة الموقف الثقافي ، العدد ٢٠ للسنة الرابعة ، بغداد ، ١٩٩٩ .

٨- عراك تركي الفهداوي ، نهر دجلة والفرات وأثرها في جيوبولتيك العلاقات العربية التركية ، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

٩- محمد عبد الله الدوري (المركز القانوني لنهر دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي) بحث مقدم إلى ندوة المشكلات في الوطن العربي ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

١٠- محمد شاكر حمزة ، الجغرافية العسكرية ،مديرية الطابع العسكري ، بغداد ، بلا تاريخ

١١- محمد عبد المجيد عبد الباقي ، الأهمية الجيوستراتجية للعراق وأثرها في بناء قوته الدولية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

١٢- محمود فهمي درويش ، مصطفى جواد ، احمـد سوسـه ، دليـل الجمهوريـة العراقية ، لسنة ١٩٦٠ .

١٣- محمود علي الدوري ، مخاطر المشاريع المائية التركية المقبلة على مياه نهـر الفرات وعلاقات الجوار ، مجلة آفاق عربية – العدد ٩-١٠ أيلـول – تـشرين الأول ١٩٩٩ .

١٤- نصيف جاسم المطلبي ، لسياسة المائية الحالية والمستقبلية لدول أعالي الفرات ، بغداد ،١٩٩٧ .

١٥- يحيى هويدي ، بين حياد الفكر وانحياز الفلسفة ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

16- Kepan Project and Lower Euphrates rally Development ,ELEBanH, Hamard university , USA , 1960.

17- Tubotak ,Guneyd.oquandolu projects,tarmosal Kalkinm 8 Simppzy amy 18-129 Ankara university Zerat Faku;tes , Solons , Ankare , 1986.